19 November 2012
Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أوجه انتباهكم إلى المخاطر الناجمة عن استمرار الأعمال التي يقوم بها سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة في الخليج الفارسي وبحر عمان انتهاكاً للقانون الدولي والأنظمة الدولية.

فخلال الشهر الماضي، قام سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة في الخليج الفارسي وبحر عمان بانتهاك المجال الجوي لجمهورية إيران الإسلامية عدة مرات، وفي نفس الوقت تجاهل تماماً القواعد الدولية التي تحكم سلامة الملاحة الجوية وأمنها، بما فيها اتفاقية شيكاغو، وأخل بالسلامة الجوية في منطقة إيران لمعلومات الطيران في الخليج الفارسي، بالقيام بعمليات جوية تنطوي على مخاطر كبيرة. ومن العمليات التي قامت بها طائرات الولايات المتحدة مؤخراً وانتهكت بها المجال الجوي لجمهورية إيران الإسلامية عمليات التحليق فوق مناطق بوشهر الساحلية في ٧ و ١٣ و ١٥ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، معرضة للخطر سلامة الملاحة الجوية في منطقة إيران لمعلومات الطيران.

وكانت آخر هذه العمليات تلك التي تمت بواسطة طائرة بلا طيار تابعة للولايات المتحدة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حيث تجاهلت كل التحذيرات اللاسلكية واخترقت المجال الجوي لجمهورية إيران الإسلامية.

وتستمر هذه الأعمال غير المشروعة والاستفزازية، وما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تكرر احتجاجها الشديد على العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة، مشددة على الالتزامات الدولية التي تقتضي من هذه الدولة احترام مبادئ القانون الدولي، وهييب بها أن تحترم سيادة جمهورية إيران الإسلامية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ولما كان



من شأن استمرار هذه الأعمال أن يعرّض السلم والأمن الإقليميين والدوليين وسلامة الطيران المدني للخطر، وأخذاً في الاعتبار الهجوم المؤسف الذي شنّه سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة على طائرة ركاب إيرانية، تذكّر جمهورية إيران الإسلامية الأمين العام بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، أود أن أطلب صراحة إلى الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة لدى حكومة الولايات المتحدة لتحذيرها من مغبة استمرار الأعمال التي تنتهك القانون الدولي، ومن العواقب السلبية المترتبة على أي أعمال استفزازية وخطيرة تتحمل حكومة الولايات المتحدة المسؤولية عنها.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد خزاعي

السفير

الممثل الدائم